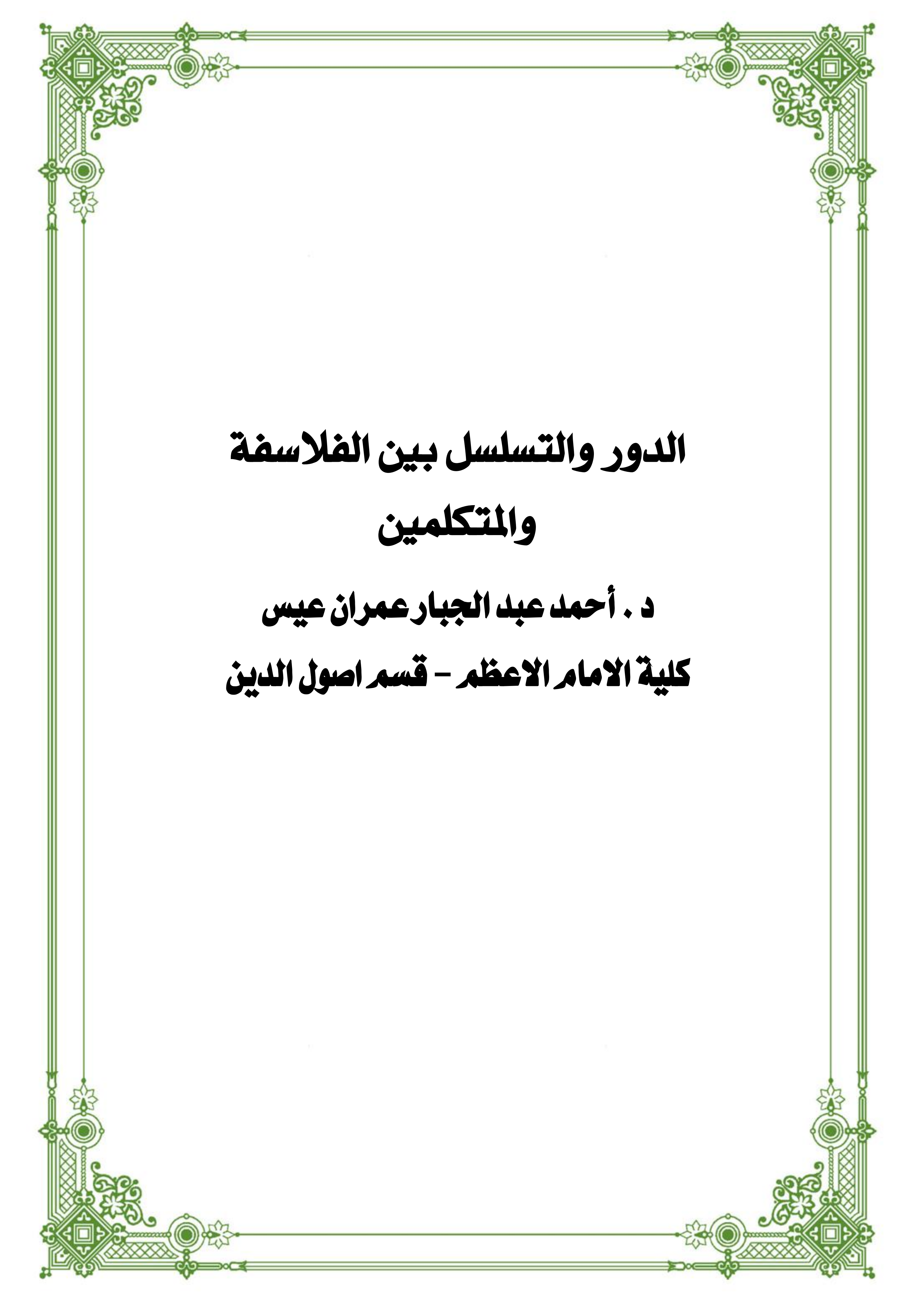


الدور والتسلسل بين الفلاسفة والمتكلمين

د . أحمد عبد الجبار عمران عيس

كلية الامام الاعظم - قسم اصول الدين

المستخلص :

ان الفكرة من كتابة البحث الموسوم بالدور و التسلسل بين الفلاسفة و المتكلمين ، تُجمَل في ان المشكلة التي اثارها بعض الفلاسفة بفرضية الدور و التسلسل ، و التي تعني ان العالم متوقف بعضه على بعض بالإيجاد و التاثير ، و متسلسل بذلك الى ما لا نهاية له ، و هم بذلك قد انكروا وجودَ خالق لهذا الكون ، و قد اقام المتكلمون ادلة و براهين عقلية و علمية تُثبت تفنيد و ابطال هذه النظرية المزعومة .

Abstract:

The idea of writing the research marked by the role and sequence between philosophers and speakers, is summarized in the problem that some philosophers raised by the hypothesis of the role and sequence, which means that the world depends on each other to find and influence, and thus sequential to infinity, and They have thus denied the existence of the creator of this universe, and speakers have established evidence and mental and scientific evidence to prove the refutation and invalidation of this alleged theory.

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وعلى آله واصحابه اجمعين ، وبعد : فإن قضية الدور والتسلسل تُعد من اهم القضايا التي كانت وما تزال محط نظر وجدل بين الفلاسفة والمتكلمين القدماء والمحدثين ، ذلك لأن مشكلتها . مطلقاً . مترامية الاطراف بين علم الكلام وعلم المنطق والجدل والحكمة وغيرها من العلوم ، وجزئياتها تدخل ، في مسائل عديدة ، كإثبات واجب الوجود وحدوث العالم والعلاقة بين الحوادث وغيرها ، ولذلك سلك كلٌ من الفلاسفة والمتكلمين مسلكه في طريقة التفكير والاستدلال واثبات الحجج ، فصارت هذه المشكلة بين الاثبات والابطال ، قديماً وحديثاً ، ولأجل ذلك رأيت من المناسب أن اكتب بحثاً اتناول فيه هذه المشكلة وأُبينها ، ولو بالدراسة اليسيرة الممكنة ، لان طبيعة مثل هذه الموضوعات الدقيقة ، قد يصعب على الباحثين في هذا المجال ادراكُها والوصول الى مقاصدها ، وانطلاقاً من قول القائل : ما لا يدرك كله لا يترك جله ، شرعت في هذا الموضوع ، وقد قسمته في مبحثين :ذكرت في المبحث الاول : الدور بين الفلاسفة والمتكلمين ، وانتظم على ثلاثة مطالب ، الاول : في تعريف الدور عند الفلاسفة والمتكلمين لغة واصطلاحاً ، والمطلب الثاني : في اقسام الدور وامثلته ، والثالث : الدور بين المثبتين والمبطلين ، وهذا المطلب قد يكون المحور الاساس لهذا المبحث ، واما المبحث الثاني : فتكلمت فيه عن التسلسل بين الفلاسفة والمتكلمين ، وجاء على ثلاثة مطالب ايضاً ، الاول في تعريف التسلسل عند الفلاسفة والمتكلمين لغة واصطلاحاً ، والمطلب الثاني : في اقسام التسلسل وشرائطه ، والثالث : التسلسل بين المثبتين والمبطلين ، وهذا ايضاً محور المبحث الثاني ، وعقبت ذلك بالخاتمة : ذكرت فيها ابرز النقاط التي توصلت اليها عند دراستي لهذا الموضوع ، وما يمكنني ان أوصي واقترح بهذا الخصوص ، ثم أردفت ذلك بالمصادر والمراجع ، والحمد لله رب العالمين

المبحث الاول الدور بين الفلاسفة والمتكلمين

لطالما وقع الجدل في مسألة الدور بين المثبتين له من بعض الفلاسفة الذين يرون أن الأشياء في هذا الوجود هي علة نفسها ، اي أن بعضها متوقف في الإيجاد على البعض الآخر وبالعكس ، هذا من جهة وبين المتكلمين الذين يبطلون ذلك بالأدلة والحجج العقلية

لذا كان من المناسب أن اجعل هذا المبحث ضمن الموضوع الذي نحن بصدده ، وقد انتظم على ثلاثة مطالب :

المطلب الاول : تعريف الدور لغةً واصطلاحاً :

الدور لغة : مصدر دارَ يدور دوْراً ، اذا سار سيراً مستديراً[١] وجاء في الصحاح : تدويرُ الشيء جَعْلُهُ مدوراً[٢]

اما الدور اصطلاحاً: فقد عرفه العلماء بتعريفات عديدة منها : (هو توقف وجود الشيء على ما يتوقف وجودهُ عليه ، إما بلا واسطة كتوقف { أ } على { ب } وتوقف { ب } على { أ } ويسمى دوراً مصرحاً ، وإما مع الواسطة كتوقف { أ } على { ب } وتوقف { ب } على { ج } و { ج } على { أ } ويسمى دوراً مضمراً)[٣] ومنها : توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة او اكثر[٤] وقيل : (الدور ان يكون شيئآن كل منهما علة للآخر بواسطة او بدونها)[٥] وجاء في كشاف الاصطلاحات : ان الدور عند الحكماء والمتكلمين هو توقف كل من الشيئين على الآخر[٦] فالتعاريف كلها متقاربة عند الفلاسفة والمتكلمين في بيان ان الدور ينتهي الى توقف الاول على الثاني والثاني على الاول مما يؤدي الى توقف الشيء على نفسه ٠

المطلب الثاني : أقسام الدور وامثلته : يقسم الدور الى قسمين :

١ـ الدور المصرح : وهو توقف وجود الشيء على ما يتوقف وجوده عليه بلا واسطة ، كتوقف (أ) على (ب) و (ب) على (أ) او هو توقف كل واحد من الشيئين على صاحبه فيما هو متوقف عليه فيه بمرتبة واحدة كما مثلنا ب(أ) و (ب)[٧] وعلى كل فالدور المصرح كون التوقف بمرتبة لا يتخلل فيها بين الشيئين شيء ثالث ، وسمي مصرحاً لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه صراحة[٨]

٢ـ الدور المضمر : هو توقف وجود الشيء على ما يتوقف عليه وجوده مع واسطة ، كتوقف (أ) على (ب) و(ب) على (ج) و(ج) على (أ) ، او هو توقف كل واحد من الشيئين على صاحبه فيما هو متوقف عليه فيه بمراتب ، كالتوقف المذكور بين (أ) و(ب) و(ج)[٩] فالدور المضمر كون التوقف بمراتب بأن يتخلل بين الامرين امر ثالث وانما سمي مضمراً لخفاء ذلك الاستلزام والتوقف[١٠]

الأمثلة على الدورين : من الامثلة على الدور المصرح كما يذكره المناطقة في ابواب التعريفات ويمثلون له بتعريف الشمس بانها كوكب يطلع في النهار ، وهذا دور لان النهار لا يعرف الا بطلوع الشمس حيث يعرف بانه زمان تطلع فيه الشمس ،فتتوقف معرفة الشمس على معرفة النهار ، ومعرفة النهار على معرفة الشمس ، وهو محال لانه يلزم توقف معرفة الشمس على معرفة الشمس[١١] اما المثال على الدور المضمر فكما في تعريف الاثنين بانها زوج اول ، وتعريف الزوج بانه المنقسم بمتساويين ، والمتساويان يعرفان بانهما شيئان احدهما يطابق الاخر ، والشيئان يعرفان بانهما الاثنان فيعود الامر في نهايته الى تعريف الاثنين بالاثنين[١٢].

المطلب الثالث : الدور بين المثبتين والمبطلين :

ذهب بعض الفلاسفة قديماً وحديثاً . على الرغم من اعتقادهم بحدوث العالم لا بقدمه مخالفين بذلك الكثير من الفلاسفة . الى القول بان العالم علة نفسه والمؤثر في ايجاده ، يعني انه هو العلة المؤثرة في إيجاد ذاته ، اي انه حينما كان في ظلمات العدم المطلق ، كان وجوده متوقفاً على ان يولد خارجاً من جوف عدمه هذا ، فاذا ولد وظهر في ساحة الوجود تهيأ بذلك لان يصبح علة لوجوده ، وهذا ما قد حصل ، فقد وُلدت الذرات الصغيرة اولاً من جوف العدم فأصبحت بذلك علة لإيجاد نفسها [١٣] ومما يبدو ان مآل هذا الكلام يلزم الدور الذي هو توقف الشيء على نفسه يقول هيجل[١٤] : (الجوهر[١٥]{ أ } مثلا بوصفه فاعلا ، يؤثر في الجوهر { ب } بوصفه منفعلا ، ولكن { ب } بوصفه فاعلا ، يؤثر كذلك في { أ } ، وهذا هو التفاعل او الفعل ورد الفعل)[١٦] ويقول ايضاً . معقباً على كلامه هذا . (اما من الناحية التجريبية فيمكن ان نقول اذا كانت الحرارة تذيب الشمع فإننا في هذه الحالة يمكن ان ننظر اذا شئنا الى الحرارة على انها جوهر فعال والى الشمع على انه جوهر منفعل ، سيكون لدينا علاقة السبب بالنتيجة ، لكن هذه النتيجة لا يمكن ان تظهر في الشمع مالم يكن من طبيعة الشمع نفسه ان يذوب ، ولذلك فطبيعة الشمع هي جزء من طبيعة السبب ، فمن طبيعة الحرارة ان تؤدي الى هذه النتيجة في الشمع ، لكن من طبيعة الشمع ايضاً ان يسلك هذا المسلك إزاء الحرارة ، فها هنا حالة نشاط متبادلة) [١٧] اذاً فالعالم حادث عند هؤلاء الفلاسفة ، وله علة اثرت في ايجاده ، ولكن لا تعدو هذه العلة اكثر من التفاعل الذاتي ، وهذه الفرض يستلزم القول بالدور ، والدور فرضية باطلة عند المتكلمين ، واستحالته عندهم من الامور الظاهرة . وقد ذكر العلماء أدلة على ابطال الدور منها :

الدليل الاول : يقوم هذا الدليل على قاعدة تقدم العلة على المعلول ، فلو فرضنا شيئين كل منهما علة للآخر ، كان كل واحد من هذين الشيئين متقدماً على الآخر ، فمثلا : اذا كان { أ } متقدماً على { ب } ، فان { ب } يكون ايضاً متقدماً على { أ } ، واذا كان كل منهما متقدماً على الآخر لزم كونه متقدماً على المتقدم على نفسه ، والمتقدم على المتقدم على الشيء الواحد متقدم على نفسه وهو محال[١٨] **أي** انه من المسلم به ضرورة ، ان المؤثر . والمراد به هنا العلة . متقدم وسابق على الاثر . والمراد به هنا المعلول . والاثر متأخر في الوجود عن المؤثر ، فاذا قلت : زيد أوجد بكراً ، وبكر أوجد زيداً ، كان كل منهما متقدماً لا متقدماً . أي متقدماً باعتباره مؤثراً وليس متقدماً باعتباره اثراً . متأخراً لا متأخراً . أي صار متأخراً باعتباره اثرا وليس متأخراً باعتباره مؤثراً . موجوداً لا موجوداً ، وهكذا.. ، وانما لزم ذلك لان كلا منهما باعتبار الدور ، يكون علة ومعلولا ، ولا شك ان هذا جمعٌ بين النقيضين وهو محال ، فما ادى اليه ، وهو الدور محال[١٩]

وللفلاسفة على هذا الاستدلال إشكال : هو ان القول بتقدم العلة على معلولها ، يحتاج الى بيان معنى التقدم ، فان كان المراد به التقدم الزماني فهو باطل ، للتلازم بين العلة ومعلولها ، وان كان المراد به التقدم بالذات والعلية فهذا نبحث في المراد منه ، فهل المراد بالتقدم بالعلية كون هذا مؤثراً في ذاك وعلة له ؟ ام هناك امر آخر غيره ؟ فان كان الاول ، فالمعنى العلة علة للمعلول . اي ان ذات العلة علة لتقدمها ، مما يستلزم تقدم العلة على نفسها والمعلول ، فصارت علتان ومعلول ، وهذا باطل عند هؤلاء الفلاسفة . وهو كلام يؤدي الى مؤدى فاسد ، لأنه يصير المعنى : لو كان كل واحد منهما علة للآخر لكان كل واحد منهما علة للآخر وهو ظاهر الفساد ، وان كان هناك معنى آخر فيحتاج الى البيان[٢٠]

واجيب عن هذا الاشكال : بان المراد التقدم بالمعنى الذي يصحح قولنا : وجد فوجد ، على ما هو اللازم من كون الشيء علة للشيء الآخر ، بمعنى انه ما لم توجد العلة لم يوجد المعلول ، ولذلك يصح ان يقال : وجدت حركة اليد فوجدت حركة الخاتم ، ولا يصح ان يقال : وجدت حركة الخاتم فوجدت حركة اليد ، وهذا المعنى بديهي الاستحالة بالنظر الى الشيء ونفسه[٢١]

الدليل الثاني : وهو يقوم على قاعدة الاحتياج والافتقار ، وتقريره : انه لو كان شيئآن كل منهما علة للآخر ، فيلزم ان يكون كل منهما مفتقراً الى ذلك الشيء ، فاذا كان { أ} محتاجاً الى { ب } و { ب } محتاجاً الى { أ } فيلزم ان يكون { أ } محتاجاً الى { أ } وهو محال ، لان المفتقر الى الشيء محتاج اليه ، اما المفتقر اليه فانه غير محتاج الى المفتقر ، اذ لو كان الشيء الواحد مفتقراً الى نفسه لزم كون الشيء محتاجاً وغنياً في الوقت نفسه وهو محال ، وايضاً الاحتياج والافتقار نسبة مخصوصة بين المفتقر والمفتقر اليه ، والنسبة لا يمكن ان تتحقق الا بين امرين فقط ، فالأمر الواحد بالاعتبار الواحد يمتنع حصول النسبة فيه[٢٢] توضيح هذا الدليل انه لو توقف كل منهما على الآخر ، لكان المتوقف مفتقراً الى المتوقف عليه ، وعلى اعتبار الدور يكون كل واحد منهما مفتقراً الى الآخر ، وهذا يؤدي الى افتقار الشيء لنفسه ، لان المفتقر الى المفتقر لشيء ، مفتقر الى ذلك الشيء فلو افتقر عمرو مثلاً الى زيد ، وقد فرض ، ان زيداً مفتقر الى عمرو ، لكان عمرو مفتقراً الى نفسه ، وافتقار الشيء الى نفسه محال ، لان الافتقار نسبة بين شيئين : احدهما يقال له منسوب ، والآخر منسوب اليه ، فيجب ان يكون بينهما تغاير[٢٣]

ويرى الباحث ان الادلة التي ساقها بعضُ الفلاسفة في اثبات الدور بين الاشياء ، لا تعد في ميزان العلم بشيء ، ولا تمت الى حقيقة الواقع بصلة ، لأنها مخالفة لأدنى بديهيات العقل ، فضلاً عن الضروريات .يقول الاستاذ الدكتور ابو دقيقة : (ونظراً لوضوح استحالة الدور ، قال بعضُ الكاتبين: إن استحالته بدهية ، وما يذكر لإثبات استحالته ليس دليلاً ، وانما هو من باب التنبيه)[٢٤] ويقول الدكتور البوطي في معرض حديثه عن فرضية الدور : (ومعنى الدور الباطل ان يتوقف الشيء في وجوده المطلق على شيء آخر ..... ولا يمكن ان تجد عاقلاً يقول : بل إنهما . اي الشيئان . تعاونا فأوجد كل منهما الآخر)[٢٥]

المبحث الثاني التسلسل بين الفلاسفة والمتكلمين

سنتناول في هذا المبحث بيان مفهوم التسلسل واقسامه وشرائطه ورأي الفلاسفة المثبتين له ،القائلين بنظرية تسلسل الأشياء اللانهائية ، والمتكلمين المبطلين ذلك بالبراهين العقلية. فكان من الضروري أن نسلط الضوء في ضمن حديثنا على هذه القضية ، فوضعت مبحثاً من شأنه أن يضم ذلك ، وجاء على ثلاثة مطالب :

المطلب الاول : تعريف التسلسل لغة واصطلاحاً :

التسلسل لغة : قال ابن منظور : (السلسلة اتصال الشيء بالشيء ، وشيء مسلسل متصل بعضه ببعض ، ومنه سلسلة الحديد ، وسلسلة البرق : ما استطال منه في عَرْض السحاب)[٢٦]

التسلسل اصطلاحاً :ذكر العلماء للتسلسل تعريفات عديدة منها : ما عرفه الايجي[٢٧] : بانه (ان يستند الممكن في وجوده الى علة مؤثرة فيه ، وتستند تلك العلة المؤثرة الى علة اخرى مؤثرة فيها ، وهلم جرا الى غير نهاية)[٢٨] وعرفه الجرجاني[٢٩] بقوله : (هو ترتب امور غير متناهية)[٣٠] وقال التهانوي[٣١] ايضاً : (واما التسلسل مطلقاً فهو ترتب امور غير متناهية عند الحكماء وكذا عند المتكلمين ، واما التسلسل المستحيل عندهم . اي عند المتكلمين . فترتب امور غير متناهية مجتمعة في الوجود)[٣٢]وسنبين الفرق بين التسلسل المطلق والمستحيل في المطلب الثاني من هذا المبحث ان شاء الله تعالى ومن مجمل هذه التعاريف الاصطلاحية ، نجد ان التسلسل ترتب شيء موجود على آخر موجود معه بالفعل ، وترتب الثاني على الثالث والثالث على الرابع وهكذا الى ما لا نهاية ، سواء

المطلب الثاني : أقسام التسلسل وشرائطه :

أقسام التسلسل :اقسام التسلسل اربعة ، لأنه اما ان لا تكون اجزاء السلسلة مجتمعة في الوجود او تكون ، والاول هو التسلسل في الحوادث ، والثاني اما ان يكون بين تلك الاجزاء ترتب طبعي وهو كالتسلسل في العلل والمعلولات ونحوها من الصفات والموصوفات المترتبة الموجودة معاً ، او وضعي وهو التسلسل في الاجسام[٣٣] ، او لم يكن بينها ترتب وهو التسلسل في النفوس البشرية[٣٤] ، والاقسام بأسرها باطلة عند المتكلمين دون الاول ، والرابع عند الحكماء ، لعدم انتظام برهان التطبيق فيهما [٣٥]**شرائط التسلسل** : ذكر العلماء شروطاً للتسلسل المحال هي

أولاً : أن تكون جميع حلقات السلسلة موجودة بالفعل : فلا يكفي ان يوجد بعضها بالفعل[٣٦] والبعض الآخر بالقوة[٣٧] ، او ان تكون اعتبارية ، وبهذا الشرط يخرج العدد ، فإنه وان كانت مراتبه متسلسلة لا الى نهاية ، لكن ليس جميعها موجودة بالفعل ، بل بعضها بالفعل والبعض الآخر بالقوة ، فلا توجد مرتبة من العدد الا ويمكن وجود ما هو اكثر منها ، والموجود بالفعل متناه دائماً

ثانياً : ان تكون جميع السلسلة مجتمعة في الوجود : فاذا كان بعضها موجوداً والآخر غير موجود ، لا يكون التسلسل محالاً ، فالحوادث الزمانية التي يترتب بعضها على بعض تخرج من هذه القاعدة ، فالعناصر تتركب فتصير معدناً ثم نباتاً ثم حيواناً ثم انساناً ، ثم يصير جماداً وهكذا ، فهذه الحوادث على قواعد بعض الفلاسفة لا متناهية ، لأنها كانت موجودة بوجود الله تعالى ، ولاكنها غير مجتمعة في الوجود ، لان كلاً منها انما يتكون بعد فساد الوجود السابق

ثالثاً : ان يكون بين اجزاء السلسلة ترتب العلية والمعلولية : وهذا الشرط يخرج الحوادث الزمانية العرضية ، فإنها وان كانت مترتبة بعضها على بعض ، لكن ليس بينها ترتب علي ومعلولي ، وكذلك تخرج الامور التي بينها تعاقب زماني من دون ان يكون بينها ترتب علي ومعلولي ، كوجود اليوم المتفرع على وجود الامس ، ووجود الامس المتفرع على اليوم الذي قبله وهكذا ، لان في مثل هذا التعاقب لا يوجد ترتب العلية والمعلولية ، اذ الموجودات السابقة تكون معدات بالنسبة للموجودات اللاحقة ، وليست عللاً ، ولذا تكون هذه الامور خارجة عن استحالة التسلسل[٣٨]

المطلب الثالث : التسلسل بين المثبتين والمبطلين : قد علمنا مما سبق معنى التسلسل من ان المخلوقات كلها متوالدة عن بعضها الى ما لانهاية ، بحيث يكون كل واحد منها معلولاً لما قبله ، وعلة لما بعده ، وقد اعتقد بهذا الفرض بعض الفلاسفة الملاحدة ، المثبتين لقانون التسلسل بين المخلوقات ، وفي ذلك يرى الفيلسوف البريطاني سبنسر[٣٩]: أن العالم مستندٌ الى موجد حادث مثله يتقدمه في الوجود ، ويتقدم ذلك الموجدَ موجدٌ حادث آخر ، وهلم جرا ، الى ان يلزم التسلسل في العلل الموجدة الحادثة المتقدمة بعضها على بعض[٤٠] ويرى الفيلسوف الهولندي اسبينوزا[٤١] ايضاً : أن كل الأشياء تنشأ من طبيعة الله اللانهائية[٤٢]، فمن ضرورة الطبيعة الالهية ينتج بالضرورة عدد لا متناه من الأشياء بطرق لانهائية ، اي كل الأشياء التي تدخل في نطاق العقل اللامتناهي[٤٣] فيقول : (فليس للعقل إرادة مطلقة او حرة ، ولكنه حينما يريد هذا الشيء او ذاك فإنه مسيرٌ بسبب ، وهذا السبب يُسيرهُ سبب آخر ، وهذا يُسيرهُ ثالث ، وهكذا الى مالا نهاية)[٤٤] وكذلك الفيلسوف الروسي[٤٥] كانْت الذي نظر الى ان هذا العالم تحكمهُ ظاهرة العلل المتسلسلة اللانهائية ، فيقول بصدد هذه الفرضية : (إن في عالم الظواهر كل علة تقتضي علة الى غير نهاية)[٤٦] ويقول ايضاً باكون[٤٧] الانكليزي : (إن علة كل حركة هي الحركة التي تقدمتها وهكذا الى غير نهاية)[٤٨]وغيرها من الاقوال والفرضيات التي اذعن بها هؤلاء الفلاسفة وغيرهم من الذين اعلنوا وبصراحة مطلقة أن هذا الكون يُحكم بقانون العلية اللانهائي ، وهذا مما لا شك فيه ، قد استلزم التسلسل ، مما جعل علماء الكلام يقيمون البراهين العقلية على استحالته وابطاله ، ورأوا أن هذه الممكنات لابد ان تنتهي الى نهاية لا محالة ولأجل ذلك لابد أن نتعرف على ابرز الادلة التي اقامها العلماء في ابطال التسلسل ، كي نستكمل الحلقة المحورية لهذا المبحث[٤٩]

أدلة ابطال التسلسل :

أولاً : برهان الوجود الرابط المستقل :وهذا البرهان قد اعتمده صاحب كتاب المواقف وشارحه واكثر المتكلمين والفلاسفة المبطلين للتسلسل ، وهو أن العلة المؤثرة يجب ان تكون موجودة مع المعلول ، اي في زمان وجوده ، والا . اي إن لم يجب ذلك ، بل جاز ان يوجد المعلول في زمان ولم توجد العلة في ذلك الزمان ، بل قبله ، فقد افترقا ، اي جاز افتراقهما ، فيكون عند وجود العلة لا معلول ، وعند وجود المعلول لا علة ، فليس وجوده لوجودها ، فلا علية بينهما[٥٠] قال الامام التفتازاني[٥١] : (لو لم تنته سلسلة المعلولات الى علة محضة . اي مؤثرة . لكانت الجملة التي هي نفس مجموع الوجودات الممكنة المستند كل منها الى الآخر موجوداً ممكناً وفاعلها المستقبل ليس نفسها ولا جزءاً منها لامتناع علية الشيء لنفسه ولعلله ، بل خارج واجب ، فوجد بعض أجزاء السلسلة ، ويوجب انقطاعها ، وعدم استناد ذلك الجزء الى جزء آخر لامتناع اجتماع المؤثرين)[٥٢]اي فلو كانت سلسلة المعلولات لامتناهية ولم تنته الى علة مستقلة غير رابطة ، فإنه يلزم ان لا يتحقق اي جزء من اجزاء هذه السلسلة ، لاستحالة وجود الرابط إلا مع مستقل ، وايضاً يلزم من التسلسل نفي الوجود كله وهو باطل[٥٣]

ثانياً : برهان الوسط والطرف : حاصل هذا الدليل الذي أقامه ابن سينا[٥٤] في الشفاء وقرره الفارابي[٥٥]في رسالته اثبات المفارقات انه لوُ اخذنا سلسلة مكونة من حلقات ثلاث ، نجد ان في كل حلقة خصوصية ، فالحلقة الاولى خصوصيتها انها معلولة فقط ، والحلقة الثانية علة لما تحتها ومعلولة لما فوقها ، والحلقة الثالثة علة لما تحتها وليست معلولة ، فإذا فرضنا سلسلة غير متناهية من العلل فإن جميع حلقاتها ماعدا

المعلول الاول لها خصوصية الوسط ، بمعنى انها علة ومعلول ، وتحقق الوسط من دون طرفيه محال ، لانه يعني أنعدام الوسط لانعدام الطرف ، فيكون وسطاً لا وسط ، وهو محال ، مما يعني ان التسلسل في العلل باطل[٥٦]

ثالثاً : برهان الأَسَدّ الأَخْصَر : وهو انه اذا كان ما من واحد من آحاد السلسلة الذاهبة بالترتيب بالفعل لا الى نهاية الا وهو كالواحد في انه ليس يوجد الا ويوجد آخر وراءه من قبل كانت الآحاد اللامتناهية بأسرها يصدق عليها انها لا تدخل في الوجود مالم يكن شيء من ورائها موجوداً من قبل ، فإذاً بداهة العقل قاضية بانه من اين يوجد في تلك السلسلة شيء حتى يوجد شيء ما بعده[٥٧] بمعنى اننا لو نظرنا الى اي حلقة من حلقات هذه السلسلة اللامتناهية من العلل والمعلولات ، فسوف نجد ان وجودها متوقف على علتها وهي الحلقة السابقة عليها ، ففي هذه السلسلة اللامتناهية تكون جميع حلقاتها مشروطة بوجود علة لها وهي حلقة سابقة عليها ، فإذا كانت جميع حلقات السلسلة اللامتناهية مشروطة بوجود علة سابقة عليها ، لا يمكن ان تدخل اي حلقة الى دار الوجود والتحقق ، مما يؤدي الى انه لا يوجد شيء اصلاً ، وهو باطل ، مما يعني بطلان التسلسل

رابعاً : برهان التطبيق : وهذا الدليل يعد الاشهر والاقوى عند المتكلمين ، فقد اعتمدوه لإبراز اقوى حججهم في ابطال التسلسل ، وقد ذكر المحقق التفتازاني في شرح المقاصد هذا الدليل بأن عليه التعويل في كل ما يُدعى تناهيه ، انه لو وجدت سلسلة غير متناهية الى علة محضة تنقص من طرفها المتناهي واحد ، فتحصل جملتان احداهما من المعلول المحض والثانية من الذي فوقه ، ثم نطبق بينهما ، فإن وقع بإزاء كل جزء من التامة جزء من الناقصة ، لزم تساوي الكل والجزء وهو محال ، وان لم يقع ولا يتصور ذلك الا بأن يوجد جزء من التامة ، لا يكون بإزائه جزء من الناقصة ، لزم انقطاع الناقصة بالضرورة ، والتامة لا يزيد عليها الا بواحد على ما هو المفروض ، فيلزم تناهيها ، ضرورة ان الزائد على المتناهي بالمتناهي متناه[٥٨] **وتوضيح هذا الكلام** : انه لو وجدت سلسلة من العلل والمعلولات غير المتناهية من طرف ، لكنها متناهية من الطرف الآخر ، فلو قطعنا من الطرف المتناهي بعض الحلقات فإنه يتحصل لدينا سلسلتان ، احدهما السلسلة الناقصة التي قطع منها بعض الحلقات ، والاخرى التامة التي لم يقطع منها شيء ، فينتج لدينا حالتان :

الأُولى اما ان تكون السلسلة التامة متساوية مع الناقصة ، بمعنى ان كل حلقة من السلسلة التامة لها ما يقابلها من السلسلة الناقصة ، وفي هذه الحالة يلزم التساوي بين السلسلتين ، وهو خلاف الفرض ، لان الفرض ان احدى السلسلتين اقل من التامة بمقدار ما قطع من الناقصة ، فلو كانتا متساويتين للزم تساوي الجزء مع الكل وهو محال بالضرورة

والحالة الثانية عدم تساوي السلسلتين ، وان التامة اكثر من الناقصة بمقدار ما قطع من الناقصة من حلقات ، فإذا تعين بحسب التطبيق هذا الفرض ، فلا بد ان تنتهي السلسلة الزائدة بمقدار ما نقص من السلسلة الناقصة ، ولازم ذلك تناهي السلسلتين ، لان الزائد على المتناهي بمقدار متناه يكون متناهياًوقد أورد الفلاسفة اشكالات على برهان التطبيق منها :نقض المقدمة الحاكمة بأن احدى الجملتين اذا كانت انقص من الاخرى ، لزم انقطاعها ، بأن الحاصل من تضعيف الواحد مراراً غير متناهية اقل من تضعيف الاثنين مراراً غير متناهية مع لا تناهيها اتفاقاً[٥٩]ومعنى هذا الكلام ان الاشكال يتوجه على مقدمة البرهان القائلة بأنه اذا كانت احدى السلسلتين انقص من الاخرى لزم تناهيهما ، ووجه الاشكال عليها ان هذا التطبيق لا يثبت بتناهي الطرف الذي فرض انه غير متناه ، فغير المتناهي لا يصير متناهياً بنقصان شيء منه ، بل الشيء ربما يكون متناهياً من جهة وغير متناه من جهة أُخرى اما الاشكال الثاني فهو نقض اصل الدليل ، بأنه لو صح لزم ان تكون الاعداد متناهية ، لأنا نفرض جملة من الواحد الى غير النهاية ، وأُخرى من الاثنين الى غير النهاية ، ثم نطبق بينهما ، وتناهي الاعداد باطل بالاتفاق[٦٠] وقد أُجيب عن هذه الاشكالات بأنه اذا تحققت شرائط استحالة التسلسل وهي الاجتماع في الوجود والترتب ثبتت استحالة التسلسل ، وان لم تتحقق كما في هذه الاشكالات ، فإنها تكون في الواقع فاقدة لشرائط استحالة التسلسل واما اشكال الاعداد ، فإن برهان التطبيق لا يجري فيها ، لان الاعداد من الامور الاعتبارية التي لا تدخل في الوجود[٦١]

خامساً : برهان التضايف : وحاصله أن نأخذ جملة من العليات التي في هذه السلسلة ، وأُخرى من المعلوليات ، ثم نطبق بينهما ، فإن زادت آحاد احداهما على الأُخرى بطل تكافؤ العلية والمعلولية ، لان معنى التكافؤ ان يكون بإزاء كل معلولية علية ، وبإزاء كل علية معلولية ، وإنْ لم تزد لزم علية بلا معلولية ، ضرورة ان في جانب التناهي معلولية بلا علية ، وهو المعلول الاخير ، فيلزم الخلف ، لان التقدير عدم انتهاء السلسلة الى علة محضة[٦٢] وقد وردت ايضاً اشكالات على هذا البرهان من قبل الفلاسفة منها : ان التضايف للمعلول المحض هو علية المعلول الذي فوقه بلا واسطة ، وليس العلة التي على رأس السلسلة ، والتي تكون عليتها بالواسطة وأُجيب عنه : بأن المراد من التضايف بين العلة والمعلول ان يوجد مقابل كل معلولية علية ، وهذا يقتضي ان يكون للمعلول المحض علية محضة ايضاً[٦٣]

سادساً: برهان الترتب : ومفادهُ ان سلسلة العلل والمعلولات مترتبة ترتباً علياً ومعلولياً ، بمعنى ان وجود كل معلول في هذه السلسلة متصل بعلة فوقه ، وعلته متصلة بعلة فوقها ايضاً ، وهكذا ، وفي هذه الحالة اذا كانت السلسلة لا متناهية ولا توجد علة في رأس السلسلة غير معلولة لغيرها ، فهذا يعني ان مجموع السلسلة لم يتحقق ابداً ، لان هذا يعني وجود جميع العلل والمعلولات من دون علة ، وهو يتنافى مع قانون العلية ، وبهذا يبطل التسلسل في العلل والمعلولات[٦٥٦٤]وبعد هذه البراهين التي استدل بها علماء الكلام وبعض الحكماء ، في ابطال وتفنيد فرضية التسلسل ندرك ان هذه الفرضية منقوضة بالحس والمشاهدة ايضاً ، ذلك اننا نعلم بأن هناك مخلوقات نوعية قد انقرضت وانتهت ، فلو صح ان الموجودات تتسلسل الى ما لا نهاية بأن يكون كل حلقة فيها معلولاً لما قبلها وعلة لما بعدها ، لماذا انقرضت هذه الموجودات ، إذ كيف تنقرض وهي علة لما بعدها ؟ فلما دَل الحس ودلت المشاهدة على انقراضهما وعدم استمرارهما في التوالد علمنا ان الحلقة الاخيرة فيها معلولة فقط وليست بعلة كسابقتها ، وهذا إخلال بنظام التسلسل المزعوم وطبيعته[٦٦]

ومما يبدو للباحث أن أغلب هؤلاء الفلاسفة والمفكرين الزاعمين بفرضية التسلسل اللانهائية بين الاشياء ، كانوا ولا يزالوا يعيشون في شكوك من امرهم ، واهمين أن مثل هذه الفرضيات والنظريات قد تسد حاجتهم للوصول الى حقائق افكارهم ومعتقداتهم والواقع ليس كذلك يقول الاستاذ مصطفى صبري في معرض كلامه عن التسلسل (اذا قلت للخصم الملحد ما علة وجود هذا الموجود الذي يحتاج الى علة موجدة ؟ فأجاب بأنها وجود موجود آخر يتقدمه... ثم قلت له : وماذا علة وجود ذلك الموجود المتقدم فأجاب بأنها وجود موجود ثالث أقدم في الوجود ، ومثل الثاني في الحاجة الى العلة الموجدة ، ولم يقطع سلسلة الجواب على هذا المنوال مهما اطلت وتوغلت في السؤال . فاعلم ان هذا الخصم يخدعك ويغالطك ويعللك في اجوبته بما ليس من الجواب في شيء)[٦٧]ويقول ايضاً في موضع آخر : (والحق عندي أن تسلسل العلل الى غير نهاية ظاهر البطلان ، بحيث لا ينبغي للعقل السليم أن يستصعبه)[٦٨]

الخاتمة :

بعد ما من الله علي لإتمام بحثي هذا الموسوم بالدور والتسلسل بين الفلاسفة والمتكلمين ظهرت لي النتائج الآتية :

١. لم تقتصر مسألة الدور والتسلسل على زمن دون آخر ، بل امتدت لتشمل المفكرين الاقدمين والعلماء المعاصرين

٢. ان الأدلة والبراهين التي استند عليها الفلاسفة في نظرية الدور والتسلسل لم تكن مقبولة في ميزان العلم ، ولم تكن مستساغة للفكر الراجح ، لأنها غير منضبطة بالضوابط المنطقية والاستدلالات العقلية الصحيحة

٣. لم تكن أغلب الأدلة التي اعتمدها الفلاسفة . وبالأخص المفكرين المعاصرين منهم . ذات طابع علمي بحت ، بل قد تكون دوافعها لمهجة نفس وانحلال وإلحاد

٤. إن فرضية التوقف واللانهائية المزعومة ، زائلة لا محالة وباطلة جملة وتفصيلاً ، لان مرد العالم لابد له من موجد مستقل عنه أوجده ، ووهب له الحياة ، وهو الله سبحانه وتعالى وقبل الختام ايضاً أُوصي : اخوتي الباحثين والمنخرطين في هذا المجال ، أن لا ينزلقوا في الافكار والمعتقدات والنظريات الهدامة والموجودة على وسائل الاتصال والإعلام كالأنترنيت ، كي لا يكونوا هدفاً سائغاً ضعيفاً متزعزعاً في داخله تملؤه الشكوك والاوهام ، فليكونوا على حذر من ذلك

واقترح : أن يكون في هذه المواقع نفسها المذكورة نشاطات علمية خاصة تتمحور في حفظ الفكر من الهجمات الداخلية والخارجية ، وتحذير الباحثين والمثقفين منها وأخيراً أقول قولتي التي دأبت عليها في كل تأليف ، فهذا جهدُ المقل ، وضعته بين يدي القارئ الكريم ، فلينظره بعين الانصاف ، وليصحح الخطأ الموجود فيه ، فإن الانسان منشئ الخطأ والنسيان

المصادر :

١ـ الاربعين في اصول الدين ، للإمام فخر الدين الرازي ، تحقيق : احمد حجازي السقا ، مكتبة الكليات الازهرية . القاهرة ، ط١ (٤٦٢٥هـ .

٢ـ الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين . بيروت ، ط١٥ (٢٠٠٢) .

٣ـ التعريفات ، علي بن محمد الشريف الجرجاني ، تحقيق : محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار النفائس . بيروت ، ط٢ (١٤٢٨هـ .

٤ـ الحكمة المتعالية في الاسفار العقلية الاربعة ، للحكيم الفيلسوف صدر الدين محمد الشيرازي ، دار احياء التراث العربي بيروت . لبنان ،

٥ـ الشفاء ، قسم الالهيات ، ابو علي ابن سينا ، تحقيق : الاب قنواتي وسعيد زايد ، الخزانة العالمية للمخطوطات الاسلامية . ايران ، ط٢ (

٦ـ القول السديد في علم التوحيد ، للدكتور محمود ابو دقيقة ، تحقيق : عوض الله جاد حجازي ، الادارة العامة لإحياء التراث . الازهر .

٧ـ المعجم الفلسفي ، مراد وهبه ، دار قباء الحديثة . القاهرة ، ط٥ (٢٠٠٧هـ) .




٨ـ المنطق ، للشيخ محمد رضا المظفر ، دار التعارف للمطبوعات . لبنان ،ط٣ (١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م) .
٩ـ الموسوعة العربية الميسرة ، لمجموعة من المؤلفين ، دار النهضة . بيروت (١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧م) .
١٠ـ الوسيلة في شرح الفضيلة ، للشيخ عبد الكريم محمد المدرس . مطبعة الارشاد بغداد ، ط١ (١٣٩٢هـ ١٩٧٢م) .
١١ـ حاشية الكلنبوي على شرح الدواني على العقائد العضدية ، للشيخ اسماعيل الكلنبوي ، مطبعة درسعادت اسطنبول (١٣١٦) ، (بلا ر
١٢ـ رسالة في اثبات المفارقات ، لابي نصر الفارابي ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن . الهند ، (١٣٤٥هـ) (
١٣ـ سير اعلام النبلاء ، محمد بن احمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق : شعيب الارناؤوط ومحمد بن نعيم العرقوسي ، مؤسسة الرسالة .
١٤ـ شرح المصطلحات الكلامية ، مجمع البحوث الاسلامية . ايران ، ط١(١٤١٥هـ) .
١٥ـ شرح المقاصد ، للامام مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني ، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ، ط٢ (٢٠١١) .
١٦ـ شرح المواقف ، للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني ، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .
١٧ـ شرح حكمة العين ، شمس الدين محمد بن مبارك شاه ، تحقيق : محمد عثمان ن مكتبة الثقافة الدينية . القاهرة ، ط١ (١٤٣٤هـ .
١٨ـ فلسفة هيجل ، تأليف : ولترستي ، ترجمة : امام عبد الفتاح امام ، دار التنوير . بيروت ، ط٣ (٢٠٠٧) .
١٩ـ قصة الفلسفة الحديثة ، زكي نجيب محمود ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة (١٣٥٥هـ ١٩٣٦م) (بلا . ر ط) .
٢٠ـ كبرى اليقينيات الكونية ، للشيخ محمد سعيد رمضان البوطي ، دار الفكر . دمشق ، ط٣١ (١٤٣١هـ . ٢٠١٠م) .
٢١ـ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، لمحمد علي التهانوي ، تحقيق : علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون .
٢٢ـ لسان العرب ، لابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري ، دار صادر . بيروت ، ط١ (بلا . ت) .
٢٣ـ مبادئ الفلسفة الاسلامية ، عبد الجبار الرفاعي ، دار الهادي . بيروت ، ط٢ (١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م) .
٢٤ـ مختار الصحاح ،لابي بكر محمد بن شمس الدين الرازي ، دار الفيحاء . دمشق ،ط١(١٤٣١هـ .٢٠١٠م) .

الهوامش

[١] ينظر: لسان العرب ، لابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري ، دار صادر مادة (دور) مج٤ ، ص٢٩٥.

[٢] ينظر: مختار الصحاح ،لابي بكر محمد بن شمس الدين الرازي ، دار الفيحاء . دمشق ،ط١(١٤٣١هـ .٢٠١٠م) ،ص١٥٨ .

[٣] نهاية الحكمة ، للاستاذ محمد حسين الطبطبائي ، مؤسسة النشر الاسلامية . ايران ، ط٤ (١٤٢٨هـ) ،ج٢ ص٣٠

[٤] ينظر : مطالع الانظار على متن طوالع الانوار ، ،ص١٠

[٥] شرح المواقف ، للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني ، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ، ج٤ ص١٥٦

[٦] ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، لمحمد علي التهانوي ، تحقيق : علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ، ج١ ص٨١١

[٧] ينظر : شرح المصطلحات الكلامية ، مجمع البحوث الاسلامية . ايران ، ط١(١٤١٥هـ) ، ص١٤٩

[٨] ينظر : الحكمة المتعالية في الاسفار العقلية الاربعة ،ج٢ ص١٤١.١٤٢

[٩] ينظر : شرح المصطلحات الكلامية ، ص١٤٩

[١٠] ينظر : الحكمة المتعالية ،للشيرازي ج٢ ص١٤٢

[١١] ينظر : المنطق ، للشيخ محمد رضا المظفر ، دار التعارف للمطبوعات . لبنان ،ط٣ (. ٢٠٠٦م) ، ص١٠٤ . ١٠٥١٤٢٧هـ

[١٢] ينظر : المصدر نفسه ، ص١٠٥

[١٣] ينظر : كبرى اليقينيات الكونية ، للشيخ محمد سعيد رمضان البوطي ، دار الفكر . دمشق ، ط٣١ (١٤٣١هـ . ٢٠١٠م) ، ص٨٧

[١٤] جورج هيجل : فيلسوف الماني ، ولدفي شتوتغارت في (٢٧ آب ١٧٧٠) ومات بالكوليرا في (١٤تشرين الثاني ١٨٣١م) في برلين ، له مؤلفات عديدة منها موسوعة العلوم الفلسفية ... ينظر :معجم الفلاسفة ، ص٧٢١

[١٥] الجوهر : (يطلق على معان منها الموجود القائم بنفسه حادثا كان او قديما , ويقابله العرض بمعنى ما ليس كذلك , ومنها الحقيقة والذات وبهذا المعنى يقال أي شيء هو في جوهره أي ذاته وحقيقته , ويقابله العرض) , كشاف اصطلاحات الفنون , ج١ ص٦٠٢

[١٦] فلسفة هيجل ، تأليف : ولترستي ، ترجمة : امام عبد الفتاح امام ، دار التنوير . بيروت ، ط٣ (٢٠٠٧) ، ج٢ ص٢٢٢

[17] المصدر نفسه ، ج٢ ص٢٢٢

[18] ينظر : شرح المواقف ، للجرجاني ، ج٤ ص١٥٦ . ١٥٧ .. وينظر : شرح المقاصد ، ج١ ص٣٦١

[19] ينظر : القول السديد في علم التوحيد ، ص١٩٧

[20] ينظر : الاربعين في اصول الدين ،ص٢٣،٢٥ .. وينظر : شرح المقاصد ، للتفتازاني ، ج١ ص٣٦١

[21] ينظر : المصدر نفسه ، ج١ ص٣٦٢

[22] ينظر : الاربعين في اصول الدين ، للرازي ، ص٦٠ .. وينظر : شرح المواقف ، للجرجاني ج٤ ص١٥٨

[23] ينظر : القول السديد ، ابو دقيقة ، ص١٩٧

[24] المصدر نفسه ، ص١٩٧

[25] كبرى اليقينيات الكونية ، للبوطي ، ص٨٦

[26] لسان العرب ، ابن منظور ، مج١١ ص٣٤٥

[27] الايجي : هو عبد الرحمن بن احمد ابو الفضل عضد الدين الايجي ، (ت . ٧٥٦) ، عالم بالأصول والمعاني والعربية ، من تصانيفه : المواقف والعقائد العضدية ... ينظر : الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين . بيروت ، ط١٥ (٢٠٠٢) ، ج٣ ص٢٩٥

[28] شرح المواقف ، ج٤ ص١٦٦

[29] الجرجاني : هو علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف الجرجاني الحسيني الحنفي ، (ت . ٨١٦) ، من اكابر العلماء ، له نحو خمسين مصنفاً ، منها : شرح مواقف الايجي .. ينظر : الاعلام ، للزركلي ، ج٥ ص٧

[30] التعريفات ، ص١٢٠

[31] هو محمد علي بن محمد صابر الفاروقي من علماء القرن الثامن عشر ويعرف بمعجمه الكبير كشاف اصطلاحات الفنون ج١ ص٦٧٣

[32] كشاف اصطلاحات الفنون ، للتهانوي ، ج١ ص٤٢٩

[33] الأجسام : جمع جسم وهو شيء مادي مدرك بالحواس وموضوع في المكان .. ينظر : المعجم الفلسفي ،، ص٢٢٤

[34] النفوس : جمع نفس ، وهو الجوهر البخاري اللطيف الحامل لقوة الحياة والحس والحركة الإرادية ، وسماها الحكيم الروح الحيوانية .. . التعريفات ، للجرجاني ، ص٣٣٤

[35] ينظر : شرح حكمة العين ، ، مج١ ص٢٠٦.. وينظر: حاشية الكلنبوي على شرح الدواني على العقائد العضدية ، ص١١٢

[36] الفعل : هو كون الشيء موجوداً في الاعيان وتترتب عليه الآثار المطلوبة منه ، كما تقول : هذه نار بالفعل ، فإنه يترتب عليها الاثر المطلوب منها وهو الاحراق... مبادئ الفلسفة الاسلامية ، عبد الجبار الرفاعي ، دار الهادي . بيروت ، ط٢ (١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م)

[37] القوة : تستعمل في الاصطلاح الفلسفي في معاني عدة ، منها : هو استعداد المادة للانفعال ، ، ج٢ ص١٩٩

[38] ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون ، للتهانوي ، ج١ ص٤٢٩ ... وينظر : الوسيلة في شرح الفضيلة ، ص٢٥٨

[39] سبنسر هربرت : فيلسوف وعالم اجتماع انكليزي ، ولد في دربي في (٢٤ ابريل ١٨٢٠) وتوفي في برايتون في (٨ كانون الاول ١٩٠٣) ، له مؤلفات ومقالات منها كتاب مبادى علم النفس .. ينظر : معجم الفلاسفة ، للطرابيشي ، ص٣٥٦ . ٣٥٧

[40] ينظر : موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين ، ج٢ ص١١٧

[41] اسبينوزا : فيلسوف هولندي الموطن ، يهودي الديانة ، ولد في امستردام في (٢٤ نوفمبر سنة ١٦٣٢) وتوفي في امستردام في (٢١ فبراير سنة ١٦٧٧) ، له مؤلفات منها : كتاب الاخلاق = = ينظر : موسوعة الفلسفة ، ج١ ص١٣٦

[42] ينظر : قصة الفلسفة الحديثة ، زكي نجيب محمود ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة (١٣٥٥هـ ١٩٣٦م) (بلا . ر ط)

[43] ينظر : موسوعة الفلسفة ، بدوي ج١ ص١٣٩

[44] قصة الفلسفة الحديثة ، زكي نجيب محمود ، ص١٥٨ . ١٥٩

[45] كانْت : فيلسوف وعالم في الرياضيات والمنطق والقانون الطبيعي والشعر ، ومن اشهر فلاسفة عصره ، لد في كينجسبرج بروسيا الشرقية في (٢٢ ابريل سنة ١٧٢٤) وتوفي في (١٢ فبرايار سنة ١٨٠٤) له مؤلفات عديدة في كافة المجالات منها : نقد العقل المحض .. ينظر : موسوعة الفلسفة ، بدوي ، ج٢ ص٢٦٩

[٤٦] المصدر السابق ، ج٢ ص٢٧٩

[٤٧] روجر باكون : فيلسوف انكليزي وراهب ، لقب بالفقيه الرائع ، ولد في إلشستر حوالي عام (١٢١٤) وتوفي في اوكسفورد في (١١ حزيران ١٢٩٤) ، له مؤلفات ، آخرها : المختصر في الدراسات اللاهوتية .. ينظر : معجم الفلاسفة ، للطرابيشي ، ص٢٢٤. ٢٢٥

[٤٨] موقف العقل ، مصطفى صبري ، ج٢ ص٢٩٥

[٤٩] وهنا يجدر بنا ان ننوه الى امر هو أن ادلة استحالة التسلسل ليست محصورة فقط عند المتكلمين ، بل اعتمدها الكثير من الفلاسفة المبطلين للتسلسل ، وبالأخص فلاسفة المسلمين كابن سينا والفارابي ، وسنبين هذا الامر من خلال عرضنا لهذه الادلة .

[٥٠] ينظر : شرح المواقف ، للجرجاني ، ج٤ ص١٦٢ . ١٦٣

[٥١] التفتازاني : هو مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني ، من أئمة العربية والبيان والمنطق والكلام ، ولد بتفتازان من بلاد خراسان سنة (٧١٢هـ) ومات سنة (٧٩٣هـ) ، من كتبه : تهذيب المنطق والكلام وشرح العقائد النسفية الأعلام ، للزركلي ج٧ص٢١٩

[٥٢] شرح المقاصد ، للتفتازاني ، ج١ ص٣٦٢

[٥٣] ينظر : الحكمة المتعالية ، للشيرازي ، ج٢ ص١٥٣

[٥٤] ابن سينا : هو الشيخ الرئيس الحسين بن عبد الله بن سينا ، ولد في ضواحي بخارى (٣٧٠هـ) ومات بهمذان (٤٢٨هـ) ، فيلسوف إلهي ، ناضر العلماء واشتهر ، له العديد من المؤلفات كتاب الشفاء .. ينظر : سير اعلام النبلاء ، ج٢ ص٢٤١

[٥٥] الفارابي : هو الفيلسوف الحكيم محمد بن محمد بن طرخان ابو نصر الفارابي ، يعرف بالمعلم الثاني ، ولد بفاراب عام (٢٦٠هـ) وتوفي بدمشق عام (٣٣٩هـ) ، له مصنفات عديدة منها : آراء اهل المدينة الفاضلة ، وإحصاء العلوم سير اعلام النبلاء ، للذهبي ، ج٧ ص٢٠

[٥٦] ينظر : الشفاء ، قسم الالهيات ، ابو علي ابن سينا ، تحقيق : الاب قنواتي وسعيد زايد ، الخزانة العالمية للمخطوطات الاسلامية . ايران ، ط٢ (١٤٣٣هـ) ، ج٢ ص٢٦٥ ... وينظر : رسالة في اثبات المفارقات ، لابي نصر الفارابي ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن . الهند ، (١٣٤٥هـ) (بلا ر ط) ، ص٣. ٤

[٥٧] ينظر : الحكمة المتعالية ، للشيرازي ، ج٢ ص١٦٦

[٥٨] ينظر : شرح المقاصد ، للتفتازاني ، ج١ ص٣٦٧

[٥٩] ينظر : المصدر السابق ، ج١ ص٣٦٧

[٦٠] ينظر : شرح المواقف ، للجرجاني ، ج٤ ص١٧٥.. وينظر : شرح المقاصد ، للتفتازاني ، ج١ ص٣٦٧

[٦١] ينظر : شرح المواقف ، للجرجاني ، ج٤ ص١٧٦ .. وينظر : شرح المقاصد ، للتفتازاني ، ج١ ص٣٦٨

[٦٢] ينظر : شرح المقاصد ، للتفتازاني ، ج١ ص٣٦٨ .. وينظر : الحكمة المتعالية ، للشيرازي ، ج٢ ص١٦٢ . ١٦٣

[٦٣] ينظر : شرح المقاصد ، للتفتازاني ، ج١ ص٣٦٩ .. وينظر : حاشية الكلنبوي ، اسماعيل الكلنبوي ، ص١١٠

[٦٤] ينظر : المصدر نفسه ، ج١ ص٣٦٩ . ٣٧٠

[٦٥] قد جاوزت الكلام في هذا المطلب عن براهينَ أُخرى . كبرهان الحيثيات وبرهان الامكان . لما رأيتُ من أن المقصد قد حصل ، وان جميع البراهين قد دارت في محور واحد هو البرهنة على ابطال التسلسل ، فلا داعي للإطالة في ذلك

[٦٦] ينظر : كبرى اليقينيات الكونية ، للبوطي ، ص٨٥

[٦٧] موقف العقل ، مصطفى صبري ، ج٢ ص١٨٢

[٦٨] المصدر نفسه ، ج٢ ص١٨١